

## مراجعات في الاسم

د.مفتاح محمد ناجي

تقديم: هذه مراجعات في الاسم<sup>(1)</sup>، وتوضيح بعض الأحكام المتعلقة به: كالتتكير، والتعريف، والتجرد والزيادة، والجمود والاشتقاق، والصحة والاعتلال، والإعراب والبناء.

وهذه النقاط هي التي بنيت خطة المراجعة عليها، وقبل البدء في دراسة النقاط التي سلف ذكرها أشير إلى خلاف بين العلماء في مسألة هي: هل الاسم والمسمى شيء واحد أم أنهما مختلفان؟ وللجواب عن هذا السؤال أقول إن أكثر علماء اللغة يقولون: إن الاسم شيء، والمسمى شيء آخر، فاللفظ غير المعنى، وكذلك الدال غير المدلول، وبناء على ذلك فإن القول بأنهما شيء واحد فيه شطط ومغالطة لا تخفى على من له نظر سديد.

والغريب في الأمر أن بعض العلماء الكبار تبنوا هذا المذهب، وأيدوه ودافعوا عنه ومن هؤلاء صاحب كتاب " مجاز القرآن " أبو عبيدة معمر بن المثنى م ( 210 ) هـ ، فالاسم والمسمى عنده شيء واحد، قال: بسم الله: إنما هو بالله؛ لأن اسم الشيء هو الشيء بعينه أو اسم مقحمة<sup>(2)</sup>، واستدل على ذلك بقول لبيد من الطويل<sup>(3)</sup>:

إلي الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

---

<sup>1</sup> - الاسم مشتق من السمو لأنه يسمو على المسمى، ويعلو عليه، وهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: مشتق من الوسم؛ لأنه وسم على المسمى وسمه له. وهذا الخلاف تناوله الأنباري في ( الإنصاف ) المسألة رقم (1)، وفيه رجح مذهب البصريين بأدلة يمكن الوقوف عليها في المسألة نفسها.

2- المجاز 1: 16.

3- المرجع نفسه: ج ، ص ، والخصائص 3 : 29.

قال: واسم السلام هنا هو السلام، وعلى هذا فيكون الاسم والمسمى شيئاً واحداً، وهذا المذهب ردّه المبرد بقوله: أخطأ أبو عبيدة، والذي عندنا أن لبيد أراد بقوله: اسم السلام، اسم الله عز وجل، وهذا الذي اختاره يختاره أصحابنا<sup>(1)</sup>.

وفي الخصائص يقول ابن جني: (( فأبو عبيدة يدعي زيادة اسم، ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفاً، ألا ترى هو اعتقد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء ))<sup>(2)</sup>.

#### تعريف الاسم:

تعريف الشيء، وحقيقته، وحده كلها بمعنى واحد، والتعريف طريق إلى فهم المعرف، لذلك اهتم به العلماء، وقدموه في أبحاثهم لغوية كانت، أو شرعية، أو أدبية، وغير ذلك من أنواع الدراسات الإنسانية. وجاء في تعريف الاسم: أنه كلمة دلت على معنى في نفسها مجردة من الزمان.

وهذا التعريف يتداوله النحاة كثيراً، وجاء في تعريفه أيضاً: أن الاسم هو الذي يخبر عنه وبه، بمعنى: انه يقع مبتدأ وخبراً نحو: العلم نور، وهذا بخلاف الفعل فإنه يخبر به لا عنه، نحو: علي نجح، وأما الحرف فلا يخبر عنه ولا به، وقولهم: في نحو: زيد في الدار، في الدار: خبر هو من باب التوسع في التعبير، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر والتقدير: مستقرا واستقر.

---

1 - المجاز 8 : 30.  
2 - الخصائص 3: 30.

والاسم أشرف أنواع الكلمات الثلاث لذلك يتقدم الكلام عليه، ويتأخر عن أخويه: الفعل والحرف وهذا متكرر في أبحاث ودراسات علماء اللغة العربية، ويمكن تعليل ذلك بأن الاسم هو الموجد للفعل الذي هو أثر من آثاره، وأما الحرف ففائدته هو الربط بين أجزاء الكلام.

#### 1- تتكثير الاسم<sup>(1)</sup> :

يقولون: الأصل في الأسماء التتكير، والتعريف فرع عنه.

والاسم النكرة: عام الدلالة، بمعنى أنه لا يعين مسماه، ولا يحدده، فرجل مثلا صالح لكل رجل من بني آدم، ومثل ذلك: امرأة، كتاب، فرس.

ولتعريف هذا النوع من الأسماء تدخل عليه (ال) فتقول: الرجل، المرأة، الكتاب، الفرس إلي غير ذلك من الأسماء النكرات، ومن الأسماء النكرة (نو)<sup>(2)</sup> بمعنى صاحب، وذو لاتقبل (ال) ولكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب تقبل (ال) وذو هذه من الأسماء الخمسة.

و(ال) المعرفة أنواع: تكون لتعريف الجنس، وضابطها صحة وقوع (كل) موقعها كالتي في قوله تعالى: { وخلق الإنسان ضعيفا<sup>(3)</sup> } وقوله جل شأنه: { والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا<sup>(4)</sup> }، وتأتي (ال) لتعريف الحقيقة نحو: الرجل أقوى من المرأة، وللعهد الذكري نحو: قابلت رجلا فحييت الرجل، وللعهد الذهني نحو: هل ذهبت إلى السوق؟، وتجيء (ال) لغير التعريف ولأغراض مختلفة، فمن أراد الوقوف عليها فلينظرها في مظانها من كتب النحو المتخصصة.

1 - راجع في تتكثير الاسم: الارتشاف: 907، وشرح ابن عقيل 1: 85 ، والهمع 1: 188.

2 - شرح ابن عقيل 1: 86.

3 - النساء : 28.

4 - العصر : 1.

2- تعريف الاسم<sup>(1)</sup> :

المعرفة غير النكرة؛ لأنها تحدد مسماها وتعيّنه سواء في ذلك العلم، والاسم الموصول واسم الإشارة وغير ذلك من المعارف، فهذه الأسماء لا تشترك مع غيرها في المعنى وتختلف في إفادة المعنى الموضوع له.

وتتخصر المعارف في ستة أنواع، وذلك على النحو الآتي:

أ-الضمير<sup>(2)</sup>: وهو ما كني به عن الظاهر اختصاراً، فإذا قلت: زارني صالح فأكرمته، فالهاء في أكرمته ضمير يعود على صالح، وفيه اختصار؛ إذ المعنى: زارني صالح فأكرمت صالحاً فالهاء حرف واحد، وفي صالح أربعة أحرف، وهذا معنى الاختصار الذي يفيد التعبير بالضمير. وعرف الضمير كذلك بأنه ما دلّ على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، نحو: أنا، وأنت، وهو.

وليس للضمير حظ في الإعراب بل هو متمكن في البناء؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع والجمود وللضمير مباحث مختلفة وأنواع متعددة تطلب في مواضعها من الكتب اللغوية المتخصصة.

ب- الاسم الموصول<sup>(3)</sup>، والثاني من المعارف الاسم الموصول، وهو ما احتاج إلى صلة وعائد كالذي، والتي... إلخ وهذا النوع من الأسماء مبهم المعنى؛ ولذلك اشتد احتياجه إلى جملة توضح معناه، ففي قوله تعالى: { إن الذين قالوا ربنا الله<sup>(4)</sup> } ، إن: حرف نصب وتوكيد والذين: اسم إن مبني على الفتح وقالوا: فعل وفاعل والجملة لا محل لها صلة الموصول وهي التي بينت

1- انظر شرح التسهيل 1:115، وشرح الكافية الشافية 1:222، وشرح ابن عقيل 1:86.

2- الارتشاف: 911، والتصريح 1:95، والهمع 1:194.

3- انظر شرح التسهيل 1:186، والارتشاف: 991.

4- فصلت: 29.

معنى ( الذين ) ، والموصلات نوعان: عامة وخاصة نحو: الذي ومن، فالأول خاص بالمفرد المذكر، والثاني عام يستعمل في المفرد مذكرا ومؤنثا، وفي المثني والجمع للمذكر والمؤنث، والأسماء الموصولة كلها مبنية؛ لأنها أشبهت الحرف في لزوم الافتقار.

ج- اسم الإشارة: نوع آخر من المعارف، وتعريفه بالإشارة إليه، فإذا قلت: هذا محمد، فالهاء للتببيه، واسم الإشارة ( ذا ) ويستعمل ذا للمفرد العاقل وغير العاقل واسم الإشارة من الأسماء المبنية؛ لأنه أشبه الحرف في المعنى، وهذا الحرف مقدر، ولاوجود له في ظاهر اللفظ.

د- والعلم أحد المعارف: وهو ما عين مسماه مطلقا، أي بلا قيد أو قرينة نحو: علي وفاطمة، ويكون لغير العاقل نحو: طرابلس، ودمشق، والقاهرة، وهو من الأسماء المعربة.

هـ- ومن المعارف مدخول ( ال ) وهو الداخلة على النكرة والتي تؤثر فيها التعريف، وقد تقدمت أمثلتها<sup>(1)</sup>.

و- آخر المعارف الاسم المضاف إلى واحد مما تقدم، فالمضاف إلى الضمير نحو: صاحبي وصديقك، والمضاف إلى الموصول نحو: بيت الذي زارنا أمس، والمضاف إلى اسم الإشارة نحو: ثوب هذا الرجل، والمضاف إلى العلم نحو: سيارة خالد وحقيبة عصام، والمضاف إلى ما فيه ( ال ) نحو: عمل المؤمن نذر له.

### الاسم المجرد<sup>(2)</sup> والمزيد فيه:

الاسم نوعان: مجرد ومزيد فيه، ولا ثالث لهما، وهذا بيان ومثل لكل منهما:

1- الارتشاف: 974، وشرح ابن عقيل 1:124، والهمع 1:257.  
2- شرح الكافية الشافية 4:2-19، والتصريح 2:354، والهمع 6:9.

1- الاسم المجرد: ما كانت جميع أحرفه أصلية، أو هو ما خلا من أحرف الزيادة ( سألتمونيها) . والمجرد من الأسماء ثلاثة أنواع : ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وليس في العربية اسم سداسي مجرد؛ لئلا يظن أنه كلمتان.

أولاً- الاسم الثلاثي المجرد، وله اثنا عشر وزناً، وللوقوف علي هذه الأوزان يتحتم الرجوع إلى حركات الفاء، وحركات العين وسكونهما، ولا تدخل حركات اللام وسكونها في ذلك؛ لأن اللام موضع حركات الإعراب والبناء وسكونها. والفاء تكون مضمومة ومفتوحة ومكسورة، ولا تكون ساكنة؛ لأنهم لا يبدئون بساكن، والعين تكون مضمومة، ومفتوحة، ومكسورة، وساكنة، ويضرب حركات الفاء في حركات العين وسكونهما ينتج اثنا عشر وزناً<sup>1</sup>، والفصيح منها والكثير في الاستعمال عشرة أوزان والمستبعد منها لثقله وزنان: فَعْل بكسر الفاء وضم العين؛ لأن فيه خروجاً من ثقل وهو الكسر إلى أثقل منه وهو الضم<sup>2</sup>، ولم يجئ منه إلا كلمة واحدة هي : ( الحَبْكُ ) في قراءة شاذة لقوله تعالى:

{والسما ذات الحَبْكُ }<sup>(3)</sup> والقراءة المشهورة (ذات الحُبْكُ) بضميتين.

وقيل: ( الحَبْكُ ) من تداخل اللغات؛ لأن في الحُبْكُ لغتين: بضميتين وبكسرتين فأراد القارئ أن يقرأ بكسرتين، فنطق بالحاء مكسورة، ثم ذهل عن كسر الباء فنطق بها مضمومة<sup>(4)</sup>، وقيل: غير ذلك.

1- انظر: شرح الشافية 1:35 بتصرف.

2- المصدر السابق 1:36.

3- الذاريات: 7.

4- شرح الشافية 1:35.

والوزن الثاني المستقل هو: فُعِل، وهو خاص بالماضي المبني للمفعول نحو: { قُتِلَ الإنسان ما أكفره }<sup>(1)</sup> ، وجاء من الأسماء على هذا الوزن ( الدُّبِل ) ، علم شخص، وعلم جنس، فالأول: الدُّبِل بن بكر بن كنانة، ومن بنيه أبو الأسود الدئلي ظالم بن عمرو، وأما علم الجنس فهو اسم لدويبة تشبه ابن عُرس، وهو المشبه به في قول الشاعر من البسيط<sup>(2)</sup>:

جاءوا بجيش لو قيس معرّسه ما كان إلا كمعرس الدُّبِل

أي: جاءوا بجيش قليل حقير .

والأوزان العشرة الباقية يكثر استعمالها، ودورها في الكلام العربي، كما أن الاسم الثلاثي هو أكثر استعمالاً من الرباعي والخماسي؛ وذلك لخفته بقلة حروفه؛ لأن الكلمة إنما يتدرج ثقلها بكثرة حروفها.

وهذه أمثلة الاسم الثلاثي المجرّد الكثير الاستعمال:

- 1- فُعِل: بضم الفاء والعين نحو: عُنُق، وَحُجِب.
- 2- فُعِل: بضم الفاء وفتح العين نحو: عُمَر، ومُضَر.
- 3- فُعِل: بضم الفاء وسكون العين نحو: قُفْل، وقُرْص.
- 4- فَعِل: بفتح الفاء والعين نحو: جَمَل، وجَبَل.
- 5- فَعِل: بفتح الفاء وضم العين نحو: عَضُد، وحَدَّث لكثير الحديث<sup>(3)</sup>.
- 6- فَعِل: بفتح الفاء وسكون العين نحو: قُلْب، ونَهْر.
- 7- فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَتِف، وفَخِذ.
- 8- فِعِل: بكسر الفاء وسكون العين نحو: دِرْع، ومِلْح.
- 9- فِعِل: بكسر الفاء والعين نحو: إِبِل، و بِلز.

1- عيس: 17.

2- شرح الشافية: 37: 1.

3- الهمع: 6: 10.

10-فِعَلٌ: بكسر الفاء وفتح العين نحو: عَنَبٌ، وَكَبِرٌ.

ب- أوزان الاسم الرباعي المجرد:

وللاسم الرباعي المجرد ستة أوزان، وذلك على النحو التالي:

1- فُعَلٌ: بفتح الفاء وسكون العين نحو: جَعْفَرٌ، وَعَرْفَجٌ.

2- فِعَلٌ: بكسر الفاء وسكون العين نحو: دِرْهَمٌ، وَمِخْلَبٌ.

3- فُعَلٌ: بضم الفاء وسكون العين نحو: بُرْثَنٌ، وَهُدْهَدٌ.

4- فِعَلٌ: بكسر الفاء وسكون العين نحو: زَبْرَجٌ، وَدِمْلَجٌ.

5- فِعَلٌ: بكسر الفاء وفتح العين نحو: قِمَطَرٌ، وَهَزْبَرٌ.

6- فُعَلٌ: بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام نحو: جُحْدَبٌ، بُرْقَعٌ، وهذا

الوزن زاده الأخفش، وأنكره بعضهم، وأقره الرضي<sup>(1)</sup>.

ج- أوزان الاسم الخماسي المجرد:

وللاسم الخماسي المجرد أربعة أوزان، وأمثلتها كالاتي:

1- فَعَلَلٌ: بفتح الفاء والعين، وتشديد اللام نحو: سَفْرَجَلٌ.

2- فِعَلَلٌ: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام نحو: قِرْطَعَبٌ<sup>(2)</sup>.

3- فَعَلَلٌ: بفتح الفاء وسكون العين وثلاث لامات نحو: جَحْمَرِشٌ<sup>(3)</sup>.

4- فُعَلَلٌ: بضم الفاء وفتح العين ولام مشددة نحو: قُدَّعَمَلٌ<sup>(4)</sup>.

هذه أوزان الاسم المجرد ثلاثيا، ورباعيا، وخماسيا، وهذا بأصل الوضع وأما

في الاستعمال فقد ينقص الاسم عن ثلاثة أحرف إذا عرض له حذف نحو:

أب وأخ وحم ، ويد، ودم... إلخ، فهذه الأسماء ونحوها محذوفة اللام للتخفيف،

1- شرح الشافية 1:48.

2- الخرقة البالية.

3 الجحمرش من النساء العجوز، ومن الإبل الكبيرة السن، انظر لسان العرب 2:39، والإيضاح في شرح

المفصل 1:702.

4- القذعمل: من الإبل الضخم، ومن النساء القصيرة.



وقد تحذف الفاء نحو: عدة، وزنة، وقد تحذف العين في نحو: إقامة وإبانة، وذلك عند الأخفش، ويرى سيبويه أنّ المحذوف ألف المصدر، والعين باقية، وعلى مذهبه فوزن إقامة وإبانة: إفعلة.

ثانيا: المزيد فيه من الأسماء<sup>(1)</sup>:

المزيد فيه من الأسماء هو المشتمل على حرف أو أكثر من حروف الزيادة ( سألتمونيها ) وضابط الحرف الزائد أن يسقط في بعض تصاريف الكلمة: كآلف ضارب، وميم وواو مضروب، وبالزيادة يصل الاسم إلى سبعة أحرف نحو: استخراج، واستغفار.

وللاسم المزيد فيه أوزان كثيرة يصعب حصرها، والضابط لها أن نخرج أوزان الاسم المجرد، وما جاء بعد ذلك من الأسماء فمزيد فيه، وهذا واضح يدرك بأدنى تأمل.

#### الاسم الجامد والمشتق:

الاسم من حيث الجمود والاشتقاق نوعان: فالجامد هو الذي لم يؤخذ من غيره، ومعناه: بسيط ، بخلاف المشتق فإنه مركب الدلالة؛ لإفادته الحدث والذات، مثال الجامد: زيد وعمرو، وخديجة وسعاد، وهو أكثر استعمالا، ودورا في الكلام العربي، وأما وصفه بالجمود فلثبوته وعدم تصرفه، فُسِّبَ بالجمادات التي تبقى في مكانها و لا تتحول عنه.

والاسم المشتق هو ما دلَّ على حدث وصاحبه كما تقدم، وينقسم إلى اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فهذه الصفات الأربع تدل كل واحدة منها على حدث وذات، ويمكن التفريق بينها بنسبة الحدث فيها إلى الذات، فإذا كان الحدث واقعا من الذات فذلك اسم الفاعل

1- انظر شرح الشافية الكافية4:2019، والتصريح 2:354.

نحو: كاتب، وذاهب، وإذا كان واقعا عليها فهو اسم المفعول نحو: مفهوم، ومحترم، وإذا اتصفت الذات بالحدث فهي الصفة المشبهة نحو: حسن، نبيل، وإذا دلّت الصفة على المشاركة والزيادة فهو اسم التفضيل نحو: خالدٌ أطول من محمّد، و أقصر من سعيدٍ، وفي القرآن الكريم: { أنا أكثر منك مالا وأعزُّ نفرا }<sup>(1)</sup>.

ومما يؤول بالمشترك أربعة أشياء آخر: وهي الاسم الموصول، واسم الإشارة، والمنسوب، وذو بمعنى صاحب من الأسماء الخمسة، فهذه يقع الوصف بها؛ لتأويلها بالمشترك في إفادة البيان والتوضيح.

### الصحيح والمعتل من الأسماء<sup>(2)</sup>

الاسم صحيح ومعتل، ولا ثالث لهما، وهذه التسمية مبنية على آخر حرف في الاسم.

1- فالاسم الصحيح: هو الذي ينتهي بحرف صحيح مثل: خالد، كاتب، خديجة، سعاد، وهذا النوع من الأسماء يعرب بحركات ظاهرة رفعا ونصبا وجرًا نحو: سافر سعيدٌ، وقابلت خالدا، وسلّمتُ على محمّدٍ، وقد تنوب فيه بعض الحروف عن الحركات كنيابة الألف عن الضمة في المثني المرفوع، ونيابة الواو عنها في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم المرفوعين، ونيابة الياء عن الكسرة في المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة في حالة الجر، إلى غير ذلك من مواضع النياية.

1 - الكهف: 34.  
2- انظر شرح الشافية الكافية 1: 312، والارتشاف: 641.

والاسم الشبيه بالصحیح يعامل معاملته في الإعراب، وهو ما كان آخره واوا أو ياء نحو: دلو، وظبي، والإعراب في الاسم الصحيح ظاهر لا يصعب فهمه أو الوقوف عليه.

2- الاسم المعتل: وهو الذي يقابل الاسم الصحيح، وينقسم إلى: مقصور

ومنقوص:

أ- فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل: عيسى، و نجوى، ومصطفى، وذكرى، وهذا النوع من الأسماء تقدر فيه الحركات الثلاث، إذ يتعذر فيه ظهور الحركة؛ لأنه منته بألف ساكنة، والساكن لا يقبل الحركة، وفي إعراب نحو: موسى وليلى في حالة الجر يقال: مجرور بفتحة مقدرة على الألف؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ب- والاسم المنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: الداعي و القاضي والمحامي، و هذا الاسم تقدر فيه الضمة والكسرة؛ لثقلهما على الياء، وتظهر الفتحة لخفتها تقول: مررت بالقاضي، وهذا الداعي، فالقاضي: مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهوره الثقل، وكذلك الداعي مرفوع بضممة مقدرة على الياء، ومثال الفتحة على الياء: أكرمت الساعي، وقوله تعالى: { يا قومنا أجيئوا داعي الله }<sup>(1)</sup>، وإذا قلت: هذا قاضٍ، فالأصل: هذا قاضيٍّ بضمّتين على الياء، والضمّة ثقيلة على الياء فحذفت فسكنت الياء والتقت مع التنوين فالتقى ساكنان فحذفت الياء، و عوض عنها بكسرة فصار: هذا قاضٍ بكسرتين، ومثل ذلك يقال في حالة الجر .

المعرب والمبني من الأسماء<sup>(2)</sup>:

1- الأحقاف: 30.

2- انظر شرح الكافية الشافية 1: 216، وشرح ابن عقيل 1: 32.

الإعراب أصل في الأسماء، فرع من الأفعال؛ لذلك كانت أكثر الأسماء معربة وقليل منها مبني، والمعرب من الأسماء هو الذي لم يشبه الحرف وهو الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، وينقسم إلى منصرف وغير منصرف، والأول ينون، ويجر بالكسرة، والثاني لا ينون ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإذا قلت: جاء خالدٌ، ورأيت خالداً، ومررت بخالدٍ، فكلمة: (خالد) تغير آخرها بتغير العوامل الداخلة عليها، وهذه قاعدة، فلكل كلمة تقبل التغيير فهي معربة.

والإعراب: البيان و الإيضاح، وفي الاصطلاح: هو الحركات والسكون على آخر الكلمات المعربة، أو ما ناب عنها من الحروف، وقيل: هو التغيير، و الأول حسيي والثاني معنوي، وإدراك الأمور الحسية أسهل وأيسر، ولذلك قدم على الثاني.

والمبني من الأسماء هو الذي أشبه الحرف في وجهه من الوجوه التي سيأتي ذكرها.

والمبني هو الذي يلزم حالة واحدة، ولا يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه، فكل اسم يثبت على حركة أو سكون و لا تقارقه فهو مبني، وقد انحصرت المبنيات بناء أصليا في ستة أبواب<sup>(1)</sup>، وهي كما يلي:

1- الضمير: هو ما كني به عن الظاهر اختصارا، ولا فرق بين المتصل والمنفصل وسواء كان للرفع، أو للنصب، أو للجر، فحكم الضمائر البناء، ولا حظ لها في الإعراب.

---

1- شرح ابن عقيل 1:37.

وأما لماذا بني الضمير؟ فلأنه أشبه الحرف في الوضع والجمود، ومعنى في الوضع: أنه وضع على حرف هجاء واحد، أو حرفين، كما توضع حروف المعاني: الباء، واللام، وأن، ولن.

وأما كونه جامدا فلأنه لا يوصف، و لا يصغر، و لا يثنى ولا يجمع، ووضع الضمير (نحن) على ثلاثة أحرف، وحقه أن يعرب ولكنه حمل على ما وضع من الضمائر على حرف أو حرفين فبني طردا للباب على وتيرة واحدة.

2- الاسم الموصول، هو ما افتقر إلى الوصل بجمله، وتعريفه بالصلة؛ لأنه من الأسماء المبهمة وسواء كان الموصول خاصا ك(الذي، والتي)، أو عاما ك(من وما) فهو ملازم للبناء ولا يفارقه و وجه الشبه الجامع للموصول بالحرف في البناء هو لزوم الافتقار، بمعنى: أن الموصول يشد طلبه للصلة، ويفتقر إليها افتقارا لازما؛ لأنها توضح معناه وتزيل إبهامه؛ لذلك تعد الصلة والموصول كالكلمة الواحدة، ومن هنا أشبه الحرف الذي يفتقر إلى شيء يتعلق به، من فعل أو شبهه، فإذا قلت: مررت بخالد، فالجار والمجرور في هذه الجملة يتعلق بمررت، ولا يستغني حرف الجر عن هذا التعلق؛ لأنه معمول، ولا يوجد معمول بدون عامل، اللهم إلا إذا كان الحرف زائدا فإنه لا يتعلق، وهذا فرق بين الحرف الأصلي والزائد، فافهم أنار الله بصيرتك.

3- ومن الأسماء المبنية اسم الإشارة، وهو ما عين معناه بطريق الإشارة، ومما يزيل إبهامه ما يليه من التوابع كالنعت والعطف والبدل وهذا واضح، والعلاقة أو وجه الشبه الذي بينه وبين الحرف يجيء في المعنى، غير أن الحرف الذي شبه به اسم الإشارة هو تقديري، وبالاستقراء والتتبع وجد أنهم وضعوا لكل المعاني حروفا تدل عليها، فللنفي: ما ولن و لا، وللنهي: لا،

وللترجي: لعلّ، وللتمني: ليت، وللتشبيه: كأن، وللاستدراك: لكن... إلخ، وبقي من المعاني الإشارة فلم يضعوا لها حرفا يدل عليها، وإنما قدروه تقديرا.

4-الرابع من الأسماء المبنية اسم الاستفهام، ومعنى الاستفهام: طلب الفهم بإحدى أدوات الاستفهام، كأين، وكيف، ومتى، وكم... إلخ، وكل أسماء الاستفهام مبنية إلا: (أيا) فإنّها معربة، وإنّما بنيت أدوات الاستفهام لأنّها أشبهت الحرف في المعنى أيضا، لأنّ الأصل في الاستفهام أن يؤدي بالحرف، وأداؤه بالاسم فرع عن الحرف وحمل عليه فالهمزة (أ) وهل أصل في هذا الاستعمال، وأسماء الاستفهام محمولة عليها كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

5-أسماء الشرط: كمنّ، وما، ومتى، وأيان، وأنى، ومهما... إلخ، وكل أسماء الشرط مبنية، وهي وأسماء الاستفهام لهما صدر الكلام، فإذا قلت: مَنْ أكرمت؟ ومن تكرم أكرم، فمن في المثالين مفعول به تقدم عن الفعل الناصب له؛ لأنّ له صدر الكلام.

والأصل في معنى الشرط أن يؤدي ب(إن و إذا) وأداؤه بالاسم فرع عنه، ومن هذه الناحية أشبهت أسماء الشرط حرف الشرط فبنيت، أي إنّ اسم الشرط أشبه الحرف في المعنى، وهو حرف موجود، وقد سبق ذكره، ويستثنى من أسماء الشرط (أي) فإنّها معربة.

6-السادس والأخير من الأسماء المبنية اسم الفعل؛ وهو ما دل على معنى الفعل ولم يقبل علامته، وينقسم اسم الفعل كما انقسم الفعل إلى ثلاثة أنواع: اسم فعل ماضٍ نحو: هيهات، وشتان، واسم فعل مضارع نحو: أف، وأوه، واسم فعل أمر نحو: صه، ودراك.

واسم الفعل يتبع فعله من حيث التعدي واللزوم، فصح: لازم؛ لأنّه بمعنى: اسكت وهو لازم أيضا، ودراك: متعدّ؛ لأنّ فعله متعدّ كذلك، تقول: دراك زيدا مثلا.

واسم الفعل مبني كما تقدم؛ لأنه أشبه الحرف في النيابة عن الفعل، وعدم التأثر بالعوامل، وهاتان صفتان أصليتان في الحرف، وليس لاسم الفعل محل من الإعراب؛ لأنه لا يتأثر بالعوامل، وهذا حكم ثابت لكل كلمة، أو جملة لا تأثير للعوامل فيها كصلة الموصول، والجملة الابتدائية، والجملة المعترضة، وجميع حروف المعاني عاملة كانت أو مهملة.

وإلى هنا ينتهي الكلام على المبنيات من الأسماء بناء أصليا.  
وأما ما كان بناؤه عارضا من الأسماء فيجيء في مواضع قليلة: كالمنادى المبني على الضم نحو: يا صالح، و يا رجل لمقصود، وكاسم (لا) في بعض المواضع نحو: لا رجل في الدار، ومثل ذلك: ما رُكِب من الأعداد، والأحوال، والظروف نحو: خمسة عشر، وجاري بيت بيت، أي: ملاصقا، ونحو: صباح مساء، ومنه قول الشاعر من الكامل<sup>(1)</sup>:

نحني حقيقتنا وبعـ ض القوم يسقط بين بينا  
فهذا النوع من البناء عارض وليس أصليا كما في الأنواع الستة الأول.

---

<sup>1</sup>- شرح ابن يعيش 4:117.

### مراجع البحث

- 1- ارتشاف الضرب، أبوحيان، تح: د.رجب عثمان، ط. الأولى 1998م
- 2- الأصول، ابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، ط: الثالثة، مؤسسة الرسالة، 1988م
- 3- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تح: محيي الدين عبدالحميد، ط. الرابعة مطبعة السعادة 1981م.
- 4- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: إبراهيم محمد عبدالله ط. 2 ، دار سعد الدين، القاهرة 2010م.
- 5- شرح المفصل، ابن يعيش، مراجعة جماعة من مشيخة الأزهر، ط. الأولى 1982م.
- 6- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: هريدي، ط. الأولى، 1982م.
- 7- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبدالرحمن السيدو المختون، دار هجر 1995م.
- 8- شرح الشافية، الرضي، تح: محيي الدين عبدالحميد ومن معه، ط. الأولى دار الكتب العلمية. 1975م.
- 9- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تح: محيي الدين عبدالحميد، 1998م، المطبعة العصرية.
- 10- ضياء السالك، محمد النجار، ط. الأولى 1969م.
- 11- لسان العرب، ابن منظور، مراجعة نخبة من الأساتذة، دار الحديث القاهرة 2013م.
- 12- همع الهوامع، السيوطي، تح: مكرم، ط. الأولى 1975م.